المالكي يؤكد رغبة الحكومة بمشاركة الصين في إعمار العراق

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي، الخميس، رغبة العراق في التعاون مع جمهورية الصين وفسح المجال أمام الشركات الصينية للمساهمة في عملية إعادة بناء البلاد، داعيا إلى ضرورة اخذ عنصر الزمن كعامل أساس في الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين، فيما أعرب بنك التنمية الصيني عن رغبته في التعاون والمساهمة في الاستثمار بمجال الخدمات وإعمار البنى التحتية في العراق.

وقال رئيس الوزراء نوري المالكي في بيان صدر، اليوم، عن مكتبه على هامش استقباله وفداً من بنك التنمية الصيني، وتلقت المدى نسخة منه، إن "العراق بحاجة إلى انجاز المشاريع التي يتم الاتفاق عليها بأسرع وقت"، مشيرا إلى أن "المواطن بحاجة ماسة لان يلمس ثمار هذه المشاريع". وأكد المالكي "رغبة العراق في التعاون مع جمهورية الصين الشعبية وفسح المجال أمام الشركات الصينية للمساهمة في عملية إعادة بناء البلاد"، داعيا إلى "ضرورة اخذ عنصر الزمن كعامل أساس في الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين".

من جانبه أعرب وفد بنك التنمية الصيني عن "رغبته في التعاون والمساهمة في عملية إعادة الإعمار والبناء في العراق، سيما في مجال الخدمات و إعمار البنى التحتية"، مؤكداً أن "الصين لديها رغبة شديدة في الدخول إلى العراق والمشاركة في إعماره" وفقا للبيان. وأوضح بيان مكتب رئيس الوزراء أن "الوفد الصيني سيستمر في مباحثاته مع الجهات المتخصصة في العراق لغرض الإسراع في تنفيذ المشاريع التي ستتعهد الصين بانجازها".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد زار الصين، خلال تموز الماضي، في إطار سعي العراق لتوثيق علاقته معها في المجالات كافة بما يحقق مصلحة البلدين، ودعا خلال تلك الزيارة الشركات الصينية للعمل في العراق والمشاركة في عملية البناء والإعمار وتفعيل عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين، كما أشار إلى أن العراق نجح في تهيئة المناخ المناسب للاستثمار وتمكن من وضع القاعدة القانونية والتشريعية لذلك. وتساهم الصين بدور كبير في تطوير الحقول النفط العراقية، إذ حصلت على أربعة عقود في البصرة، وميسان و واسط، كما وقعت مع وزارة الكهرباء العراقية، في الخامس والعشرين من نيسان الماضي، اتفاقاً بمليار دولار ضمن المرحلة الثانية من العقد الأصلي مع شركة صينية لمضاعفة إنتاج الطاقة الكهربائية في محطة الزبيدية الحرارية بمحافظة واسط . وكان العراق والصين قد اتفقا في ٢٦ شباط الماضي، على تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري خلال لقاء الرئيس العراقي جلال طالباني وفداً حكومياً صينياً برئاسة نائب وزير الخارجية جاي جونز.

اختتام فعاليات معرض البصرة الدولي للإعمار والإنشاءات

□ البصرة/متابعة المدى الاقتصادي

أعلن محافظ البصرة امس الخميس، عن اختتام فعاليات معرض البصرة الدولي للاعمار والإنشاءات الذي حضره عدد من المسؤولين الحكوميين في المحافظة ووفود من وزارات النقل والصحة والكهرباء. وقال خلف عبد الصمد في مؤتمر صحفي إن " فعاليات معرض البصرة الدولي للاعمار والإنشاءات اختتمت اليوم"، مبينا ان "الوفد الحكومي زار المعرض للتعرف على ما أنجزه خلال أيامه الثلاث الماضية وما هي التعاقدات التي تمت من خلاله ومعرفة ما هي الفائدة الحقيقة من وراء إقامة هذه المعارض".

وأشار الى أن "الشركات التي تجاوز عددها المئة، شاركت في هذا المعرض وأبرمت عدة اتفاقات مبدئية مع عدد من الوزارات العراقية والقطاع الخاص للعمل في محافظة البصرة". فيما قال مدير شركة (بيراميدس جروب) محمد الشريفي لـ(آكانيوز) ان "المعرض شهد خلال الأيام الماضية حضور ما يقارب الـ٢٥٠٠ زائر، من بينهم أصحاب شركات حكومية ومحلية"، لافتا الى ان "المعرض قد أقيم بمشاركة أكثر من ١٤٠ شركة عالمية ومحلية". ويذكر ان محافظة البصرة شهدت مؤخراً معرضين الأول معرض (اجروفود) للزراعة والغذاء والتعبئة والتغليف والثاني معرض (بصرة ميكانيك) للمكائن الصناعية والذي اختتمت فعالياته في العاشر من الشهر الجاري وكذلك ستشهد البصرة وللمرة الأولى معرض العراق للصحة الذي تنطلق فعالياته في نهاية تشرين الأول الجاري، بعدها تنطلق فعاليات اكبر تظاهرة اقتصادية متخصصة من خلال مؤتمر ومعرض البصرة الدولي الثاني للنفط والغاز والذي وصل عدد المشاركات فيه الى الان ٤٧٥ شركة من ٤٥ دولة حيث تعد اكبر مشاركة عالمية في معرض متخصص تشهده المحافظة والعراق بشكل عام.

من جانب اخر اعلن محافظ البصرة عن وضع آلية جديدة لتنفيذ المشاريع الخدمية الممولة من قبل الشركات التي فازت بعقود تطوير حقول النفط في المحافظة بموجب جولات التراخيص.

وقال المحافظ لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) انه "تم الاتفاق مع الشركات الفائزة بعقود تطوير حقول النفط في البصرة حول آلية تنفيذ المشاريع الخدمية التي تنفذها في مناطق المحافظة".

وأوضح "تضمن الاتفاق تشكيل لجنة من حكومة البصرة المحلية تقوم بدراسة المشاريع التي تسعى شركات التراخيص لتنفيذها في مناطق المحافظة لإبداء الموافقة عليها أو تعديلها"، مشيرا إلى ان "المشاريع الخدمية التي نفذتها تلك الشركات لم تكن مناسبة لاحتياجات مناطق البصرة".

وتابع بالقول إن "عقود شركات التراخيص النفطية تتضمن تخصيص ٥ ملايين دولار لتنفيذ مشاريع خدمية في المناطق التي تعمل بها". وأضاف عبد الصمد "هذا الاتفاق يأتي لأجل وضع آلية صحيحة لصرف هذه الأموال وفق الحاجة الحقيقية للمحافظة لاسيما في مجال تقديم خدمات اجتماعية وصحية وتربوية وعلمية". وتعمل في محافظة البصرة (٥٥٠ كم جنوب العاصمة العراقية بغداد) ثلاث شركات نفطية دولية متمثلة بشركة ايني الايطالية في غرب البصرة وشركة شل وشركة لوك اويل في مناطق شمال البصرة. وكانت شركات عالمية عملاقة في مجال الطاقة قد فازت بعقود خلال ثلاث جولات تراخيص لتطوير حقول نفطية مكتشفة غير مستغلة.

ورغم أن الحكومة العراقية توقعت وصول إنتاجها من النفط الخام إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧، إلا أن خبراء شككوا في وصول الإنتاج إلى ذلك الهدف، وقالوا إن سبعة ملايين برميل يوميا يعد رقما معقولا.

محلل اقتصادي: تلاعب التجار بأسعار الذهب وتهريب البعض منه وراء تذبذب أسعاره

□ بغداد / المدى

علل المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم، سبب تذبذب أسعار الذهب بتلاعب التُجار بالأسعار وتهريب البعض منه، بالإضافة إلى اختلاف العرض والطلب المرتبط بالبورصة العالمية. وأوضح عبد سالم في تصريح صحفي امس الخميس: أن أسعار الذهب مرتبطة بالأسعار العالمية ولكن هناك بعض الأمور التي تجعل اختلاف سرعة تغيرها مثل تلاعب التُجار وتهريب بعض أنواع الذهب مما يؤثر على انخفاض وارتفاع أسعاره، بالإضافة إلى موضوع العرض والطلب المستمر عليه. ودعا عبد سالم إلى ضرورة وجود جهره رقابية تقوم بمتابعة أسعار الذهب ومراقبة التُجار من خلال وجود سلطة قانونية هي المسؤولة عن هذا التذبذب. وأشار المحلل الاقتصادي إلى أن الطلب على الذهب في العراق لا ينخفض وهذا ما يختلف عن بقية البلدان وخصوصاً الأجنبية التي لا تهتم بالذهب كما هو في الدول الشرقية. ومن جانب آخر أكد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري في تصريح سابق(للوكالة الاخبارية للانباء) بأن أسعار الذهب مازالت تتجه نحو الارتفاع بسبب عوامل دولية وليست محلية وهي سعر تصنيعه لدى التاجر مع ما يحصل عليه من عمولة وغيرها.

وزارة النفط تتوقع بقاء الأسعار فوق ٩٠ دولارا للبرميل

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

توقعت وزارة النفط العراقية امس الخميس، بقاء أسعار النفط الخام فوق ٩٠ دولارا بعد أن رجح خبراء انخفاض الأسعار دون ذلك المستوى متأثرة بأزمة الديون في الاتحاد الأوروبي.

وقالت منظمة أوبك يوم الاثنين ان سعر سلة خاماتها القياسية ارتفع إلى ١٠٩,٠١ دولار للبرميل يوم الجمعة من ١٠٧,٠٥ دولار في اليوم السابق.

وتتكون سلة أوبك من ١٢ خاما هي مزيج صحارى الجزائري وخام جيراسول الانجولي والايراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي والتصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري وقطر البحري والعربي الخفيف السعودي ومربان الاماراتي وميري الفنزويلي وأورينت من الاكوادور.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد في تصريح صحفي) إن "وزارة النفط غير قلقة من تدني أسعار النفط بسبب الأزمة المالية في دول الاتحاد الأوروبي وهي تتوقع ان تبقى الأسعار أكثر من ٩٠ دولارا للبرميل الواحد".

وأضاف ان "أسعار النفط الخام الحالية في منظمة اوبك تحقق التوازن بين العرض والطلب. ولا تجد وزارة النفط أن هناك داعيا لرفع مستوى إنتاج دول الأعضاء في اوبك أو تخفيض الإنتاج لتلبية الحاجة العالمية للنفط".

والعراق عضو في منظمة أوبك ويملك رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم، ووقع عقود مع شركات عالمية من شأنها رفع إنتاج البلاد من النفط الخام إلى ١٢ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٧.

وأشار جهاد إلى أن "العراق غير متخوف من تذبذب الأسعار أو انخفاض الطلب على النفط العراقي".

وكان مستشار رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قد قال الشهر الماضي إنه سيكون من "الصعب" قبول نزول أسعار النفط العالمية عن ٩٠ دولارا للبرميل وذلك في علامة على أن تراجع الأسعار بدأ يسبب قلقا لبعض أعضاء أوبك.

ويبلغ الإنتاج الحالي للعراق نحو ٢,٧ إلى ٢,٨ مليون برميل يوميا من النفط الخام، ويعتمد على وارداته لتغطية ميزانيته المالية بنسبة تصل إلى ٩٥ في المئة.

ويتوقع العراق أن يرتفع إنتاجه إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا بنهاية العام الحالي وسيزيد ٥٠٠ ألف إلى مليون برميل

من جانب اخر أعلنت وزارة النفط العراقية، الخميس، أن مجموع صادرات النفط الخام لشهر أيلول الماضي بلغت ٦٣ مليون برميل بإيرادات تجاوزت ستة مليارات دولار.

وقالت الوزارة في بيان صدر امس عنها وتلقت المدى ، نسخة منه إن "مجموع صادرات النفط الخام لشهر أيلول الماضي بلغت ٦٣ مليونا و ١٠٠ ألف برميل"، مبينا أن "الإيرادات المتحققة عن بيعها للنفط بلغت ستة مليارات و٦١٩ مليون دولار وبسعر ١٠٤ دولارات و٨٩٧ سنتا للبرميل الواحد".

وأضاف جهاد أن "مجموع الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر أيلول الماضي من نفط البصرة بلغ ٥٣ مليون برميل وبعائدات مالية بلغت خمسة مليارات و٥٢٩ مليون دولار"، مشيرا إلى أن "الكميات المصدرة من نفط كركوك بلغت عشرة ملايين و ١٠٠ الف برميل وبعائدات مالية بلغت مليارا و ٩٠ مليون دولار".

وأشار جهاد إلى أن "الكميات المذكورة تم تحميلها من قبل الشركات النفطية العالمية التي تحمل مختلف الجنسيات والبالغ عددها ٢٨ شركة نفطية من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط وبالشاحنات الحوضية إلى الأردن".

وكانت الشركة العامة لتسويق النفط العراقية، أعلنت خلال شهر ايلول الماضي، عن مجموع صادرات النفط الخام لشهر اب الماضي، وبلغت ٦٧ مليونا و ٩٠٠ ألف برميل بإيرادات تجاوزت السبعة مليارات دولار.

وكانت وزارة النفط أعلنت، في آذار الماضي، عن ارتفاع احتياط العراق النفطي باستثناء الاحتياطي الموجود في إقليم كردستان، مشيرة إلى أن احتياط العراق وحده بلغ ١٤٣ مليار برميل و١٢٩ تريليون م٣ من الغاز.

ووقع العراق، خلال العام الماضي ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتركزت تلك العقود في غالبيتها على حقول الجنوب.

يذكر أن العراق يعاني من قدم منشآته النفطية، وينتج ما يقارب المليونين و ٦٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام، وهي دون الحصة المقررة له ضمن الدول المصدرة للنفط "أوبك" التي يعد العراق أحد أعضائها المؤسسين.

مسؤول: ديالى تخسر سنوياً أكثر من مليار دولار لتعطل استثمار النفط

□ ديالى / متابعة المدى الاقتصادي

كشف مسؤول محلي في ديالى امس الخميس عن تكبد المحافظة لخسائر تصل إلى أكثر من مليار دولار سنويا جراء تأخر وتعطل الاستثمار النفطي، مطالبا وزارة النفط بشمول ديالى بمشاريع استثمارية تسهم في استغلال المخزون النفطي الهائل الذي تضمه المحافظة.

وقال مستشار محافظ ديالى لشؤون الإعمار والاستثمار راسم إسماعيل العكيدي لوكالة آكانيوز ان "الخسائر السنوية للمحافظة تتجاوز مليار دولار فيما إذا تم احتساب سعر برميل النفط بـ ٤٠ دولارا بسبب عدم شمولها بالاستثمار النفطي". ولفت إلى أن "المحافظة تضم آبارا نفطية في منطقة نفط خانة لكنها لا تنتج إلا نحو ٤ آلاف برميل يوميا بعد أن كانت تنتج ٢٠ ألف برميل يوميا قبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي". وكشف العكيدي عن تلقي المحافظة لأكثر من ١٠ عروض من شركات أجنبية لاستثمار الحقول النفطية ورفع إنتاجها إلى أكثر من ٢٠ الف برميل يوميا وإنشاء معامل لتكرير النفط واستغلالها للأغراض التنموية، مبينا ان وزارة النفط رفضت جميع عروض الشركات الأجنبية لأسباب غير مفهومة برغم الاستقرار الملموس للأوضاع الأمنية في عموم مناطق المحافظة. ويعزو الكثيرون تكبيل الاستثمار في حقول ديالى النفطية إلى قيود وزارة النفط العراقية لأسباب ربما تعود للخلافات السياسية ووقوع اغلب الحقول والموارد النفطية في شمال المحافظة والتي تدخل ضمن المناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة العراقية. ويعتبر قضاء خانقين في ديالى من المناطق الغنية بالنفط وتوجد فيه حقول نفط خانة وبيكة، إلا أن استخراج النفط يقتصر على أربع آبار فقط من أصل ٤٢ بئرا. ويعد النفط المستخرج من حقول نفط خانة من أجود أنواع النفط في العالم لان كثافته النوعية قليلة، فضلا عن قلة نسبة الكبريت والإسفلت الموجود فيه. ولفت العكيدي إلى "وجود آبار نفطية اكتشفت حديثا في المحافظة ومؤهلة للإنتاج واستثمارها سيحقق طفرة نوعية في مجال الطاقة وإنعاش اقتصاد المحافظة".

وأضاف بالقول إن "مخزون النفط في محافظة ديالى يؤهلها إلى ان تصبح محافظة نفطية لكنها لا زالت تتسلم منتجات النفط عبر الصهاريج مما يسبب أزمة في المشتقات النفطية للكثير من الوحدات الإدارية".

وكانت شركات عالمية عملاقة في مجال الطاقة قد فازت بعقود خلال ثلاث جولات تراخيص لتطوير ١١ حقلا نفطيا مكتشفا.

ورغم أن الحكومة العراقية توقعت وصول إنتاجها من النفط الخام إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧، إلا أن خبراء شككوا في وصول الإنتاج إلى ذلك الهدف، وقالوا إن سبعة ملايين برميل يوميا يعد رقما معقولا. ويمتلك العراق العضو بمنظمة أوبك رابع اكبر احتياطيات نفطية في العالم وتشكل واردات النفط نحو ٩٥ في المئة من ميزانية الدولة المالي.

إقليم كردستان يعتزم رفع التبادل التجاري مع الإمارات إلى ١٠ مليارات دولار

□ أربيل/(آكانيوز)

قالت الممثلة التجارية لحكومة اقليم كردستان في الامارات العربية المتحدة، ان حجم التبادل التجاري بين الاقليم والامارات يبلغ ٣ مليارات دولار في الوقت الحالي، الا اننا نعتزم رفعه الى ١٠ مليارات دولار.

واوضحت شيلان خانقا لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) ان "وفداً تجارياً من اقليم كردستان يعتزم زيارة الامارات عن طريقنا، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الاقليم والامارات، لاسيما ان هناك علاقات طيبة تربط الجانبين منذ عام ٢٠٠٥".

واشارت الى انه "تم توجيه دعوة رسمية من خلالنا، لتجار اقليم كردستان بهدف زيارة الامارات العربية المتحدة". مبينة بالقول "لا نريد ان يقوم الوفد بزيارة سطحية الى الاقليم يعود بعدها خالي الوفاض، بل نسعى ليجتمع اعضاء الوفد بكبار التجار وممثلي التجارة الاجنبية في الامارات، وان يتم ابرام عدة اتفاقيات تعاون في المجالين التجاري والصناعي".

وافادت خانقا ان "حجم التبادل التجاري بين الامارات واقليم كردستان يبلغ ٣ مليارات دولار، ولكن الامارات تعمل على رفعه الى ١٠ مليارات دولار يشمل مجالات تجارية واستثمارية متنوعة.